

التقرير الإداري

للفترة من ١/١ إلى ١٢/٣١

2009



الفهرس

الصفحة	الموضوع
٤	تقديم
٦	أولاً - منتدى الكويت للشفافية - ٣
٨	ثانياً- الحوار الوطني للإصلاح السياسي
١٠	ثالث - مؤشر مدركات الإصلاح (٢٠٠٩)
١٢	رابعاً - المفوضية العليا لشفافية الانتخابات مراقبة انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثالث عشر ٢٠٠٩م. مراقبة انتخابات المجلس البلدي ٢٠٠٩ مراقبة انتخابات المجلس النيابي في الجمهورية اللبنانية مراقبة انتخابات الرئاسة في موريتانيا
١٥	خامساً- لجنة الحوكمة (قوانين النزاهة والشفافية) لجنة الحوكمة ومكافحة الفساد (الحكومية) لجنة الحوكمة (الجمعية) حملة "لا تنمية مع الفساد"
١٩	سادساً - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد اليوم العالمي لمكافحة لفساد ٢٠٠٩/١٢/٩م طباعة كتاب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الصفحة	الموضوع
٢١	سابعاً – مركز الشفافية للمعلومات موقع الجمعية على الانترنت المكتبة الالكترونية مكتبة الشفافية كتاب ضد الفساد تقارير شهرية
٢٤	ثامناً – استقلال السلطة القضائية محور السلطة القضائية في الحوار الوطني للإصلاح السياسي كتاب "الفساد في الأنظمة القضائية" ندوة "نحو قضاء مستقل" بيان "أما أن أوان استقلال السلطة القضائية"
٢٦	تاسعاً – أنشطة أخرى نادي الحكم الصالح دورة "آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان" دورة للصحفيين والمدونين العرب في مجال حقوق الإنسان الشراكة مع جمعيات النفع العام
٢٧	عاشراً – العلاقات الدولية مؤشر مدركات الفساد CPI ٢٠٠٩ المشاركة في احتفالية تأسيس جمعية الشفافية الأردنية المؤتمر السنوي لمنظمة الشفافية الدولية TI
٢٩	حادي عشر – الشؤون الداخلية للجمعية لائحة التبرعات غبقة رمضان الجمعية العمومية الثالثة ٢٠٠٩م
٣٠	مجلس الإدارة

تقديم

في السابع من شهر مارس لعام ٢٠٠٥م عُقدت الجمعية العمومية التأسيسية وتم إقرار اسم "جمعية الشفافية الكويتية" ونظامها الأساسي، كما تم انتخاب أول مجلس إدارة للجمعية الجديدة، وتكليفه بمتابعة إشهار الجمعية مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. ومع استكمال السنة الإدارية والمالية لعام ٢٠٠٩م، وتنظيم الجمعية العمومية خلال شهر مارس من عام ٢٠١٠م، فإننا نطفئ الشمعة الخامسة من عمر جمعية الشفافية الكويتية، حيث مرت هذه السنوات الخمس والجمعية في تقدم مستمر من عام إلى عام.

وفي هذا التقرير الإداري، تكون الجمعية قد استكملت بناء نظامها الداخلي بعدد من اللوائح

وهي:

- (١) النظام الأساسي.
- (٢) وثيقة الإستراتيجية.
- (٣) اللائحة الداخلية.
- (٤) اللائحة المالية.
- (٥) لائحة تعارض المصالح.
- (٦) لائحة التبرعات.

كما استطاعت الجمعية أن تشكل ضمن إطارها العام عدداً من اللجان ذات الطابع المستقل إلى حد كبير، ومنها:

(١) **مؤشر مدركات الإصلاح في الجهات العامة:** والذي تشكل لإدارته مجلس أمناء، وبدأ في إطلاق نسخته الأولى في فبراير من عام ٢٠٠٨م، ونسخته الثانية في أبريل ٢٠١٠م، معلنا في كل عام عن ترتيب الجهات العامة بالدولة وفقاً لمعايير (الشفافية، النزاهة، المساءلة واحترام القانون، العدالة وتكافؤ الفرص، الفاعلية، التنافسية)، كما يجري الاستعداد لإطلاق النسخة الثالثة خلال فترة قريبة من هذا العام ٢٠١٠م.

(٢) **المفوضية العليا لشفافية الانتخابات:** حيث تتشكل في المواسم الانتخابية، فقد تمت مراقبة انتخابات ٢٠٠٦م، ثم تطورت التجربة في مراقبة انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٨م، وأكدت أعمالها في انتخابات مجلس الأمة لعام ٢٠٠٩م وأعقبه انتخابات المجلس البلدي لعام ٢٠٠٩م، ثم انطلقت أعمال المفوضية إلى خارج الكويت حيث شاركت في مراقبة انتخابات رئاسية وبرلمانية في دول عربية.

(٣) **مركز الشفافية للمعلومات:** وهو يعتبر الركيزة الأساسية لأعمال الجمعية لما يوفره من بيانات ومعلومات عن مختلف أوجه الشفافية ومكافحة الفساد، محلياً ودولياً، فصار المركز يدير الموقع الإلكتروني للجمعية، ويصدر تقارير شهرية عن أحوال الفساد في الكويت، ولديه مكتبة ورقية والكترونية، ويشرف على إصدار كتاب "كتاب ضد الفساد".

كذلك نجحت الجمعية في تنظيم أنشطة سنوية ثابتة ودورية وذات أثر كبير، مثل "منتدى الكويت للشفافية" الذي ينعقد سنويا برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير الكويت حفظه الله، حيث يجري الاستعداد لإطلاق المنتدى الرابع في شهر أبريل ٢٠١٠م، وبذلك يكون المنتدى قد استقر العمل فيه بشكل سنوي، ليقدم في كل عام جهدا علميا مميزا من شأنه أن يثري مواضيع الشفافية بشكل علمي يشمل تجارب وخبرات دولية ومحلية في مختلف المجالات.

كم نجحت الجمعية في مواضيع تتعلق بالإصلاح السياسي، فجمعت مختلف الجهود الوطنية على مستوى السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومن مختلف التوجهات الفكرية والمجاميع الاجتماعية والثقافية، من خلال "الحوار الوطني للإصلاح السياسي" حيث تم الانتهاء من إعداد الوثيقة الختامية لأعمال الحوار، وطباعتها وتوزيعها، فلقبت الجمعية التفافا واسعا لما تتمتع به من استقلالية وحيادية ومنهجية علمية.

وعملت الجمعية بكل قدراتها على تطبيق "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC" فقدمت الجمعية مجموعة من مقترحات القوانين التي من شأنها تنفيذ الاتفاقية، كما أقامت الجمعية العديد من الأنشطة والدراسات في مجال الاتفاقية، على جبهتي مجلس الأمة ومجلس الوزراء، كما شملت تحركاتها المستويين المحلي والعربي والدولي، بهدف تحقيق تطبيق جاد وسريع لنصوص الاتفاقية.

وبمناسبة ختام عام حافل بالإنجازات، لا يفوتني أن أتوجه باسم مجلس الإدارة إلى تقديم الشكر الجزيل لكل من ساهم مع الجمعية في تعزيز الإصلاح ومكافحة الفساد، كما أخص بالشكر كلاً من:

- النخبة من متطوعي الجمعية من رؤساء اللجان وأعضائها وغيرهم من المتطوعين.
- أعضاء مجلس الأمة والجماعات السياسية الذين دعموا أنشطة الجمعية.
- عدد كبير من المسؤولين في الجهاز التنفيذي للدولة الذين يصعب تحديد أسمائهم بسبب كثرتهم.
- رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء على وفتتهم المستمرة في دعم الجمعية.
- رؤساء جمعيات النفع العام والاتحادات والنقابات التي لم تتردد يوماً في دعم أعمال الجمعية.
- الجهات المانحة التي قدمت التمويل المناسب لتنظيم أنشطة الجمعية وفتح مقرها.
- وسائل الإعلام التي كان لها دور هام في إيصال صوت الجمعية في الكثير من المناسبات.

ولا يمكن أن ننسى توجيه جزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت، حفظه الله، على رعايته السامية ودعمه الشخصي المستمر للجمعية، عاماً بعد عام.

تمنيا لكل الإخوة والأخوات في الجمعية التوفيق والنجاح.

مع خالص الأمنيات الطيبة للجميع

صلاح محمد الغزالي
رئيس مجلس الإدارة

أولاً- منتدى الكويت للشفافية-٣



تحت رعاية حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت حفظه الله نظمت الجمعية "منتدى الكويت للشفافية - ٣" ويحمل شعار " الكويت مركز مالي وتجاري " وذلك خلال الفترة من ١٩ - ٢٠ ابريل ٢٠٠٩م في فندق موفمبيك.

حضر حفل الافتتاح نيابة عن حضرة صاحب السمو، معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بدر فهد الدولية، حيث ألقى كلمة سموه، ثم ألقى رئيس جمعية الشفافية الكويتية صلاح الغزالي كلمة منظمي المنتدى، ثم تم توزيع الدروع على الفائزين في مؤشر مدركات الإصلاح في الجهات العامة ٢٠٠٩.

وبعد انتهاء أعمال المنتدى صدر كتاب علمي ضم الأوراق والأبحاث التي تم عرضها ومناقشتها خلال يومي المنتدى.

تولى إدارة أعمال المنتدى صلاح الحميضي رئيساً للجنة التحضيرية و د.رياض الفرس رئيساً للجنة العلمية و أ.د.معصومة أحمد

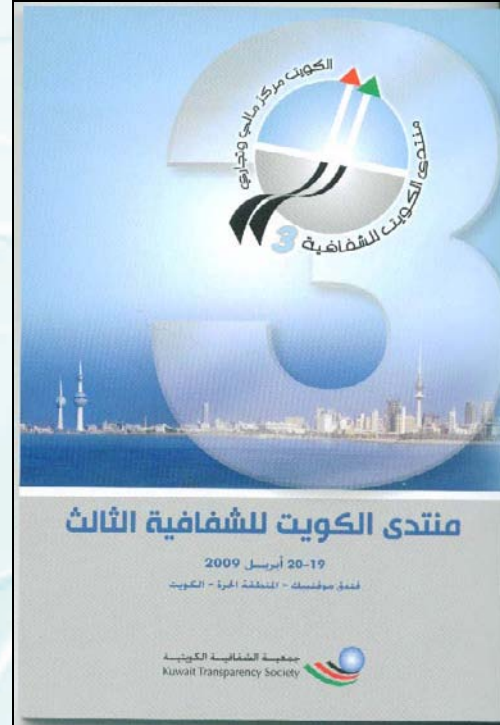
وقد تناول المنتدى على مدى يومين الحديث حول المحاور الرئيسية الآتية:

المحور	رئيس الجلسة	المتحدثون
الأول: إستراتيجية الدولة	أ.د.راشد شبيب العجمي عميد كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت	السيد/ أحمد يعقوب باقر، وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة أ.د.رمضان علي الشراح، أمين عام إتحاد الشركات الاستثمارية د.عادل عبدالله الوقيان، الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية السيد/ماجد بدر جمال الدين، مستشار غرفة تجارة و صناعة الكويت د.رضوان علي شعبان، مدير البنك الدولي لدى دولة الكويت
الثاني: قدرة القطاع المالي	د.رياض يوسف الفرس، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت	السيد/عبد المجيد حاجي الشطي، رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي السيد/أيمن عبدالله بودي، رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب شركة بيت الأوراق المالية السيد/عبد العزيز محمد الرشيد البدر، مدير عام إدارة المخاطر والمتابعة، بيت التمويل الكويتي السيد/يوسف جاسم العبيد، مدير إدارة الرقابة و المتابعة، بنك الكويت المركزي



حفل الافتتاح

المتحدثون	رئيس الجلسة	المحور
السيد/ توفيق أحمد الجراح، رئيس مجلس إدارة شركة مجمعات الأسواق التجارية الكويتية	السيد عصام محمد البحر، عضو مجلس الإدارة، غرفة تجارة وصناعة الكويت	الثالث: بيئة الأعمال التجارية
السيد/ فيصل علي عبدالوهاب المطوع، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة بيان للاستثمار		
السيد/ عبد الإله محمد رفيع معرفي، مجموعة معرفي		
د. خالد محمد السعد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت		
السيد/ عبدالرحمن الحميدان، رئيس المجلس البلدي	د. فيصل الفهد، أستاذ القانون العام- كلية الحقوق، جامعة الكويت	الرابع: البنية التشريعية والإدارية
المحامي/ عبدالعزيز طاهر الخطيب، مجموعة طاهر القانونية		
د. أنور أحمد الفزيح، أستاذ القانون العام، جامعة الكويت		
السيد/ زيد خالد النويف، الوكيل المساعد لشؤون التطوير والإدارة، ديوان الخدمة المدنية		



غلاف كتاب المنتدى

ثانياً- الحوار الوطني للإصلاح السياسي



سعى "الحوار" من خلال مناقشاته إلى البحث في سبل الإصلاح السياسي، وصولاً إلى التنمية المستدامة من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية: مناقشة تصورات الإصلاح السياسي في الكويت ودوره المطلوب في تحقيق التنمية الاقتصادية، تناول الخلل القائم في السلطات الثلاث (البرامج والخطط، التركيب المؤسسي، الآليات)، واقتراح المناسب بشأنها، تعزيز فكرة الرضائية في نظام الحكم، والحفاظ على الدستور أساساً للشريعة ومرجعيتها.

وقد تم تنظيم عشر جلسات مغلقة في نهاية عام ٢٠٠٨م، ثم عكفت الهيئة التنسيقية على صياغة الوثيقة الختامية للحوار لمدة ثلاثة شهور، ليتم عرض مسودة الوثيقة في جلسة ختامية في يوم الثلاثاء ٣١/٣/٢٠٠٩م دعي لحضورها نخبة من الشخصيات المشاركة في

الجلسات العشر، بلغت ٣٠ شخصية، حيث تم الاستماع إلى آرائهم في الوثيقة الختامية على مدى أربع ساعات، ليتم الانتهاء منها، وطباعتها وإصدارها في كتاب مطبوع صدر في ١٦ ابريل ٢٠٠٩م.

- بلغ عدد الحضور في حفل الافتتاح قرابة (١٥٠) شخصية من الرجال والنساء.
- كما بلغ عدد المشاركين في الجلسات (٢٩٣) شخصية، جزء منهم مكرر.
- بلغ عدد الأوراق التي تم تقديمها (١٥) ورقة علمية.



الشيخ فهد سالم العلي، مشاري الغزالي



زهير المحميد، صلاح الغزالي، يوسف النصف



عبدالرحمن التوحيد، د.معصومة المبارك، شيخة النصف



خالد الصالح، نورية السداتي، عبدالله الرومي، سعاد الجارالله

زار وفد من الهيئة التنسيقية للحوار الوطني للإصلاح السياسي كلاً من حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد، ورئيس مجلس الأمة السيد جاسم الخرافي، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد، ونائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء السيد يوسف غنام الرشيد، وذلك لتقديم نسخة من وثيقة الحوار، كما ناقش الوفد خلال تلك الزيارات اقتراح تشكيل هيئة للمتابعة تمثل كلاً من الأسرة الحاكمة وشخصيات سياسية والهيئة التنسيقية، وقد لقي هذا الاقتراح موافقة مبدئية ممن تم لقاءهم.



خديجة المحميد، الشيخة ميمونة العذبي الصباح



د.عيسى الأنصاري، الشيخ محمد عبدالله المبارك

وقد تم تأجيل الإعلان عن الوثيقة، إلى حين استكمال تشكيل الهيئة التنسيقية، حيث تم استكمال تشكيلها من مختلف الأطراف بما فيها السلطة القضائية، إلا أن الحكومة ترددت في تسمية ممثليها وممثلي الأسرة الحاكمة، فتم الإعلان عن الوثيقة الختامية للحوار من خلال مؤتمر صحفي عقد في مقر الجمعية بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠٠٩م.

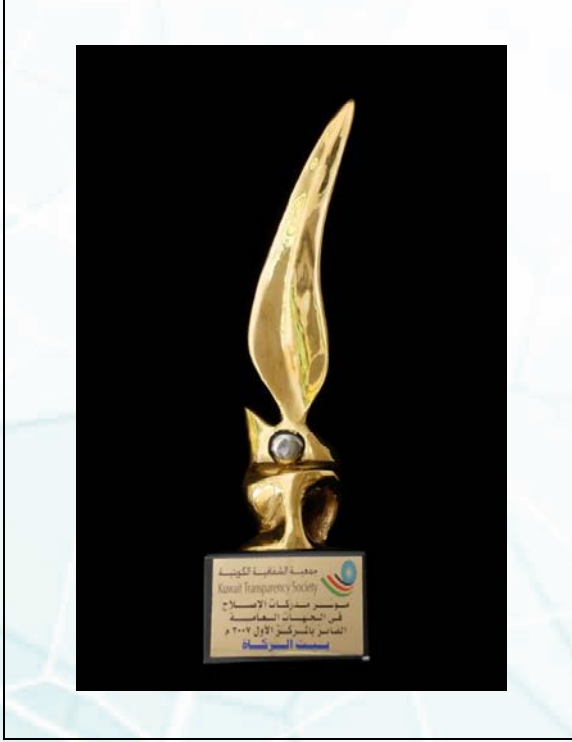


أحمد لاري، أحمد العدساتي، خالد الصالح



أعضاء هيئة التنسيق للحوار

ثالثاً- مؤشر مدركات الإصلاح ٢٠٠٩م



يهدف المؤشر إلى:

- وضع معايير لتقييم أداء الجهات العامة في الكويت وفقا لمتطلبات الشفافية والنزاهة وتطوير الخدمة.
- تشجيع المنافسة الايجابية بين مؤسسات القطاع العام والمسؤولين والعاملين فيها.
- نشر الوعي الإصلاحي بأهمية مكافحة الفساد الإداري والمالي بين العاملين في القطاع الحكومي.
- تحريك كافة موظفي الدولة باتجاه واحد هو الإصلاح وتطوير الأداء وتحسين الخدمة والحفاظ على المال العام.
- مساهمة المؤشر مع مرور الوقت في تطوير أنظمة ولوائح العمل، من خلال الاستفادة من المعايير بتحويلها إلى برنامج متكامل لمكافحة الفساد داخل الجهات العامة.
- كما سيساهم المؤشر في تسليط الضوء إعلاميا على الجهات العامة المتميزة.

مجلس الأمناء:



مجلس الأمناء مع الشركة المنفذة لمؤشر ٢٠١٠

لضمان سير عمل المؤشر وفق الأسس العلمية في هذا الشأن، فقد تم تشكيل مجلس الأمناء من مجموعة من الخبراء في الشؤون الإدارية والمالية والإحصائية اعتمدوا وثيقة المؤشر التي تشمل عناصر التقييم للجهات العامة بالدولة، ويتولون إدارة كافة شئون المؤشر فنيا وإداريا وماليا وفق لوائح الجمعية، ويتكون مجلس الأمناء من الأسماء الآتية:

معايير التقييم:

تم توزيع معايير التقييم لتكشف لنا النتائج في نهاية أعمال المؤشر عن مستوى (الشفافية، النزاهة، المساءلة واحترام القانون، العدالة وتكافؤ الفرص، الفاعلية، التنافسية) في الجهات الحكومية، ثم نتعرف على أفضل جهة حكومية في المجالات الستة مرورا بالجهات عموما حتى أسوأ جهة حكومية.

مؤشر ٢٠١٠	مؤشر ٢٠٠٩	مؤشر ٢٠٠٨
صلاح محمد الغزالي		
سلمى حمد العيسى، مفوض مؤشر مدركات الإصلاح		
د.أحمد محمد بوزير		
د.رياض يوسف الفرس		د.علي عبدالرزاق الكاظمي
د.فهيمة عبدالحميد العوضي	د.جاسم محمد التمار	د.أماني خالد بورسلي

التوقيت:

يتم إعداد المؤشر وإعلان نتائجه سنوياً، وذلك خلال الربع الأول من كل عام، كما يجري الاستعداد لإصدار النسخة الثالثة من المؤشر ليتم الإعلان عن نتائجه في شهر مارس ٢٠١٠م.

إشادة وتقدير:

وقد لقي المؤشر صدىً واسعاً لدى كل من الجهات العامة ومجلس الأمة والصحافة، حيث تلقت الجمعية العديد من كتب الإشادة والشكر من السلطتين التشريعية والتنفيذية والمسؤولين في الجهات العامة، كما لقيت النتائج تغطية واسعة من الصحافة المحلية. كذلك تلقت الجمعية دعوة من منظمة الشفافية الدولية لعرض المؤشر في المؤتمر التأسيسي لجمعية الشفافية الأردنية الذي أقيم في عمان. ورغبة في توسيع الفائدة من نتائج المؤشر، فقد تم إعادة توزيع كتيب المؤشر على جميع الوزراء الجدد أو الوزراء الذين تقلدوا حقائب وزارية جديدة غير التي كانوا يتحملون مسؤوليتها.



غلاف كتاب المؤشر



من اليمين: سلمى العيسى، مدير عام الهيئة العامة لشؤون القصر علي العلمي يستلم درعي المؤشر، صلاح الغزالي د.رياض الفرس، د.جاسم التمار

رابعاً- المفوضية العليا لشفافية الانتخابات

تتولى المفوضية متابعة إدارة العمليات الانتخابية العامة داخل الكويت في مجلس الأمة والمجلس البلدي، ومراقبة الانتخابات خارج الكويت في انتخابات الرئاسة في الدول الجمهورية وفي الانتخابات البرلمانية، وذلك بناء على دعوة رسمية تصل للجمعية من تلك الدول.

وأدار المفوضية هيئة رقابية تكونت من الأشخاص الآتية أسماؤهم:

- صلاح محمد الغزالي
- د. فيصل عبدالوهاب الفهد
- أ.د. معصومة احمد محمد ابراهيم
- اعتدال فيصل العيار
- ماجد مفرج محمد المطيري
- دلال خالد عبدالله البدر
- سحر عبد الله الحملي
- رئيسا
- عضو
- عضو
- عضو
- عضو
- عضو
- عضو

مراقبة انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثالث عشر ٢٠٠٩

فور صدور مرسوم حل مجلس الأمة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٩ باشرت المفوضية أعمالها بالإعلان الصادر في ٢٠٠٩/٣/١٩م، فأصدرت المفوضية تقريرها الأول بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٠٩ واستمرت بإصدار تقرير أسبوعي كل يوم اثنين ونشره بجميع الصحف في اليوم التالي (الثلاثاء).

ولقد قامت المفوضية بإصدار تسعة تقارير منشورة في موقع الجمعية على الإنترنت كما تم تزويد الصحافة بنسخة منها وقد نشرتها جميعاً، كما صدر التقرير الختامي بشأن مراقبة انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٨م في كتاب ضم ١٤٢ صفحة، في جزأين: الأول حول الاستعداد للانتخابات، والثاني حول الاقتراع والفرز، كما قدم في نهاية التقرير ثلاث عشرة توصية للاستفادة منها في الانتخابات القادمة، وتم توزيع الكتاب على الجهات الرسمية والإعلامية وتم نشره على الموقع الإلكتروني للجمعية.



غلاف كتاب المفوضية

ورغم حرص المفوضية على ممارسة دورها الرقابي في الانتخابات، وتمكن المفوضية من أخذ موافقة المجلس الأعلى للقضاء على مشاركة المفوضية في متابعة الانتخابات، إلا أنه كان لافتاً موقف اللجنة الاستشارية المشرفة على سير انتخابات مجلس الأمة بأنها رفضت السماح لمتطوعي المفوضية الدخول رسمياً لمراكز الاقتراع، وقد دارت مناقشة ساخنة بين اللجنة الاستشارية والمفوضية، أصرت فيه اللجنة على مخالفة رغبة المجلس الأعلى للقضاء واستطاعت المفوضية

الدخول إلى كثير من مراكز الاقتراع بقرار منفرد من القضاة رؤساء اللجان الانتخابية، في حين تمكنت المفوضية من مراقبة انتخابات المجلس البلدي بعد أن تم تغيير أعضاء اللجنة الاستشارية.



الدورة التدريبية الثالثة للمتطوعين



الدورة التدريبية الثانية للمتطوعين



حفل تكريم المتطوعين

وقد تلقت الجمعية العديد من كتب الشكر والإشادة بهذا الإصدار، وفي مقدمتهم سمو رئيس مجلس الوزراء.

مراقبة انتخابات المجلس البلدي ٢٠٠٩

بعد انتهاء انتخابات مجلس الأمة جرت انتخابات المجلس البلدي ٢٠٠٩، وقد حرصت المفوضية على المشاركة في مراقبة الانتخابات، وتمكنت من ذلك بعد أن تفهمت اللجنة الاستشارية دور المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات، وأصدرت الجمعية تقريرها بهذا الشأن مشفوعا بالعديد من التوصيات.

مراقبة انتخابات المجلس النيابي في الجمهورية اللبنانية:

شارك وفد من المفوضية العليا لشفافية الانتخابات في مراقبة الانتخابات البرلمانية اللبنانية التي جرت بتاريخ ٦/٧/٢٠٠٩م، ضم رئيس المفوضية السيد صلاح الغزالي والأعضاء الدكتور فيصل الفهد والأنسة سحر الحملي، وذلك بدعوة من "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات"، وقد شارك الوفد ضمن "فريق المراقبين العرب" ضم ٣٧ شخصية من خبراء ومحامين وصحفيين وناشطي مجتمع مدني من ١٧ دولة عربية.



وفد الجمعية في مقر المراقبين العرب



سعادة السفير الكويتي في بيروت يستقبل وفد الجمعية

حضر الوفد ورشاً تدريبية كما قام بزيارة بعض الشخصيات السياسية البارزة في لبنان، كما شارك الوفد بإصدار البيان الختامي لنتائج الانتخابات. وكذلك اطلع الوفد على تجارب الانتخابات هناك ومن أهمها اللائحة المالية للحملات الانتخابية والنظام الإداري المتبع في الجمعية اللبنانية مع المراقبين المتطوعين والنظام الإداري في التواصل مع المراقبين العرب في أثناء الانتخابات وغيرها من التجارب.



الشيخ سعد الحريري يستقبل الوفدين الكويتي والسعودي



في مقر وزارة الداخلية اللبنانية مع الشفافية البحرينية

مراقبة انتخابات الرئاسة في موريتانيا:

بدعوة من "المؤسسة العربية للديمقراطية" تلقت الجمعية دعوة رسمية لمراقبة انتخابات الرئاسة الموريتانية التي جرت في ١٨ يوليو ٢٠٠٩م، وقد شارك عن الجمعية أ.د. معصومة أحمد محمد إبراهيم والسيد محمد مصطفى مراد، وكان فرصة جيدة للتعرف على النظم الانتخابية العربية والعمل مع فريق عربي من مختلف الدول العربية لمراقبة الانتخابات وتبادل الخبرات.



أ.د. معصومة أحمد محمد إبراهيم



السيد محمد مع أ.د. معصومة في أحد المراكز الانتخابية



خامساً - لجنة الحكومة (قوانين النزاهة والشفافية)

لجنة الحوكمة ومكافحة الفساد (الحكومية)

في أغسطس من عام ٢٠٠٨م قرر مجلس الوزراء تشكيل (لجنة الحوكمة ومكافحة الفساد) من عدة جهات حكومية، وقد تمت تسمية جمعية الشفافية الكويتية أحد أعضاء هذه اللجنة، واستمر عملها لأقل من سنة، حيث تعاقدت الحكومة مع البنك الدولي كمستشار لأعمال اللجنة. وقد شكلت اللجنة عدة فرق عمل فرعية شاركت الجمعية في عضويتها جميعاً، حيث مثلت الجمعية كل من السيدات والسادة:

- (١) صلاح الغزالي - عضواً في اللجنة الرئيسية.
- (٢) د. فيصل الفهد - فريق عمل (استعراض التقدم لتطبيق الالتزامات التعاهدية لاتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد)
- (٣) عماد جسيم بوراشد - فريق عمل دعم الحكومة في إعداد تشريعات لحماية المبلغين
- (٤) غدير العمران - فريق دعم الحكومة لتحضير قانون الإفصاح عن الذمة المالية.
- (٥) عبدالحميد علي عبدالمنعم - فريق عمل تحضير وإعداد قانون حرية تداول المعلومات
- (٦) سلمى حمد العيسى - فريق عمل دعم الحكومة لتحضير قانون تضارب المصالح وقواعد السلوك في الخدمة المدنية

وقد أنجزت فرق العمل الكثير من المهام الموكلة إليها، كما تولى اثنان من ممثلي الجمعية رئاسة فريق العمل اللذين شاركا فيهما، وهما السيد بوراشد والدكتور الفهد.

لجنة الحوكمة (الجمعية)

مع توقف أعمال "لجنة الحوكمة ومحاربة ومكافحة الفساد" الحكومية، وحيث لوحظ أن الأوراق العلمية التي أعدتها فرق العمل توقفت عند صياغة القوانين المطلوبة فلم تنجزها، قامت الجمعية بتشكيل "لجنة الحوكمة" من بين أعضائها، وهم ممثلوها في اللجنة الرئيسية وفرق العمل الفرعية، وقاموا بإعداد خمسة مقترحات قوانين وهي:

- (١) قانون مكافحة الفساد.
- (٢) قانون الذمة المالية.
- (٣) قانون تعارض المصالح.
- (٤) قانون حماية المبلغ.
- (٥) قانون حق الإطلاع.

حملة " لا تنمية مع الفساد "

بعد أن قدمت الحكومة ملامح الخطة للسنوات الخمس القادمة متضمنة مقترحات القوانين الخمسة، لوحظ أن الحكومة لم تضم تلك المشاريع إلى أولوياتها المزمع تقديمها إلى مجلس الأمة، وعليه قررت الجمعية تنظيم حملة إعلامية ناشطة تحت شعار " لا تنمية مع الفساد " من خلال الندوات والصحافة بالإضافة للاتجاه إلى مجلس الأمة والتباحث مع أعضاء لجنة الأولويات لإقناعهم بأهمية

قوانين الشفافية وضرورة تضمينها أولويات المجلس وإقرارها في جلسة ٩ ديسمبر ٢٠٠٩م والذي يوافق اليوم العالمي لمكافحة الفساد العالمي، وقد أنجزت لجنة الحوكمة الأنشطة التالية:



أعضاء لجنة الحوكمة: عماد، سلمى، صلاح، عبد الحميد، غدير

- عقد يوم الاثنين الموافق ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٩ "ملتقى الشفافية" حيث تم دعوة الصحافة والإعلام وأعضاء الجمعية للحديث عن هدف الحملة والمراحل ومشاريع الجمعية، وقد تم تغطية الملتقى بشكل جيد حيث نشرت معظم الصحف تلك الفعالية يوم الأربعاء ٣٠/٩/٢٠٠٩.

- تم زيارة نائب رئيس مجلس الأمة عبدالله الرومي رئيس لجنة الأولويات البرلمانية، وقد حضر الزيارة كل من السيدات والسادة: صلاح الغزالي، صلاح الحميضي، عبد الحميد علي، سلمى العيسى، كما حضر الاجتماع عضو مجلس الأمة وعضو مجلس الإدارة د.سلوى الجسار.

- عقد يوم الاثنين الموافق ٥ أكتوبر ٢٠٠٩ "ملتقى الشفافية" حيث تم دعوة جمعيات النفع العام والقوائم الطلابية وحضر ممثلون عن ١٧ جهة وفق الجدول التالي:



اللقاء



جمعية المحامين، اتحاد العمال، الشفافية، اتحاد الجمعيات النسائية، الدفاع عن المال العام

جمعية الشفافية الكويتية	جمعية الخريجين	جمعية الإصلاح الاجتماعي	جمعية الشفافية الكويتية
جمعية المعلمين الكويتية	جمعية المهندسين الكويتية	اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات	جمعية المحامين الكويتية
الاتحاد العام لعمال الكويت	مركز تقويم وتعليم الطفل	الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية	الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية
الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية	الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان	جمعية المحامين الكويتية	قائمة الوسط الديمقراطي - جامعة الكويت
الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام	جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية	رابطة الاجتماعيين الكويتية	
الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان			

- عقد في يوم الاثنين الموافق ١٢ أكتوبر ٢٠٠٩ "ملتقى الشفافية" حيث تم دعوة أعضاء مجلس الأمة وحضر منهم أحد عشر عضوا وهم السيدات والسادة الآتية أسماؤهم:



العبدالهادي، د.أسيل، جوهر



المطوع، الدقباسي، الغزالي، بن عيسى، الصرعاوي

د.سلوى الجسار
عدنان المطوع
حسين الحريتي

عادل الصرعاوي
خالد سلطان بن عيسى
حسن جوهر
د.أسيل العوضي

د.رولا دشتي
علي الدقباس
صالح عاشور
ناجي العبدالهادي



أ.د.معصومة أحمد والغزالي

- ندوة قانون مكافحة الفساد: عقدت يوم الاثنين الموافق ١١/٢ ، تحدث فيها رئيس الجمعية صلاح الغزالي.



الهاجري والصرعاوي والغزالي

- ندوة قانون الذمة المالية: عقدت يوم الاثنين الموافق ١١/٩ ، شارك فيها عضو مجلس الأمة عادل الصرعاوي ورئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية محمد الهاجري ورئيس جمعية الشفافية صلاح الغزالي.



العيسى والملا

- ندوة قانون تعارض المصالح: عقدت يوم الاثنين الموافق ١١/١٦ ، شارك فيها عضوي مجلس الأمة صالح الملا ، د. رولا دشتي، وعضو مجلس إدارة جمعية الشفافية سلمى العيسى.



العنجري، الغزالي، د. المقاطع

- ندوة قانون حماية المبلغ: عقدت يوم الاثنين ١١/٢٣ ، شارك فيها عضو مجلس الأمة عبدالرحمن العنجري والخبير الدستوري د. محمد المقاطع ورئيس جمعية الشفافية صلاح الغزالي.

- تم تقديم اقتراحات القوانين الأربعة إلى مجلس الأمة، والقوانين هي: قانون مكافحة الفساد، قانون تعارض المصالح، قانون الذمة المالية، قانون حماية المبلغ، وذلك بالتعاون مع ثلاثة عشر نائباً وهم السيدات والسادة الآتية أسماؤهم:

مرزوق الغانم	د. رولا دشتي	د. سلوى الجسار	عادل الصرعاوي
عبدالرحمن العنجري	صالح الملا	خالد السلطان	عبدالله الرومي
محمد براك المطير	د. أسيل العوضي	علي الراشد	د. معصومة المبارك
			د. علي العمير

- قامت الجمعية و بمشاركة ١٣ جمعية نفع عام، بالإعلان في صحيفة القبس بحجم نصف صفحة متضمناً أسماء و صور جميع نواب مجلس الأمة ومواقفهم المعلنة حول قوانين مكافحة الفساد المعروضة على مجلس الأمة.

- أصدرت الجمعية بياناً بشأن عدم انعقاد جلسة مجلس الأمة في ٩/١٢/٢٠٠٩م المخصصة لمناقشة قوانين مكافحة الفساد، وتم نشر البيان في معظم الصحف المحلية، بسبب الاستجابات الأربعة التي تمت مناقشتها في يوم ٨ ديسمبر واستمرت الجلسة حتى ساعات الصباح الأولى من اليوم التالي، معبرين في البيان عن الشعور بإحباط شديد من تفويت هذه المناسبة الهامة، وإهدار فرصة ذهبية في إقرار حزمة من القوانين كانت الكويت وشعبها بأمر الحاجة إليها محلياً ودولياً، مطالبين بجلسة بديلة في أقرب فرصة ممكنة لإقرار القوانين الخمسة.

سادساً- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

نظمت الأمم المتحدة الدورة الثالثة للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC ، والمنعقدة في دولة قطر خلال الفترة من ٩ إلى ١٣/١١/٢٠٠٩م، وقد شاركت الجمعية في هذا المؤتمر الهام، لما في ذلك من تقديم صورة إيجابية عن مقدار التعاون الحكومي الأهلي في الكويت في مواجهة الفساد والذي تنشده الاتفاقية.

وقد مثل الجمعية كل من: رئيسها صلاح الغزالي وعضو مجلس الإدارة صلاح الشمري، حيث كان المؤتمر مناسبة جيدة للالتقاء بأطراف متعددة، إقليمية ودولية والتعرف على تجاربهم في مكافحة الفساد، كما تم الالتقاء برئيس المؤتمر النائب العام القطري السيد د.علي بن فطيس المري وتم إهداؤه نسخة من كتاب "الفساد في الأنظمة القضائية" الذي ترجمته وطبعته الجمعية، كما تم الالتقاء بالجمعيات الأهلية المشاركة مع الوفود العربية مثل البحرين واليمن وفلسطين ولبنان والجزائر والمغرب بالإضافة إلى الشفافية الدولية.

اليوم العالمي لمكافحة لفساد ٢٠٠٩/١٢/٩

يصادف اليوم العالمي لمكافحة الفساد ٩ ديسمبر ٢٠٠٩م ذكرى مرور ٦ سنوات منذ صدور (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) في عام ٢٠٠٣م، والتي وقعت عليها الحكومة الكويتية في العام نفسه، وصادق عليها مجلس الأمة الكويتي في عام ٢٠٠٦م وصدرت بالقانون رقم ٢٠٠٦/٤٧ بالموافقة على الاتفاقية ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٠/١٢/٢٠٠٦م.



وثيقة دعم تطبيق الاتفاقية



وجانب آخر من الحضور



جانب من الحضور

وفي هذه المناسبة، نظمت الجمعية ملتقى لاستذكّار الاتفاقية ومقدار ما أنجز منها محليا، وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٩/١٢/٧م في مقر الجمعية، حضره عدد من السياسيين والكتّاب والمهتمين، تحدث خلاله رئيس الجمعية السيد صلاح الغزالي ورئيس (لجنة كتّاب ضد الفساد) الدكتور رياض الفرس وعضو "منظمة برلمانيون كويتيون ضد الفساد" السيد خميس طلق عقاب وقد ألقى كلمة الكتّاب الدكتور غانم النجار.

وبهذه المناسبة تمت دعوة الحضور للتوقيع على وثيقة دعم تطبيق (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)..



غلاف الكتاب

طباعة كتاب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

حرصا على تعميم ثقافة الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، قامت الجمعية بطباعة كتيب قانون الاتفاقية باللغة العربية، وقد تم توزيعه في مؤتمر الدول الأطراف في دولة قطر، كما تم توزيعه داخليا على أعضاء مجلس الأمة والأجهزة الحكومية المهتمة وذات الاختصاص، بالإضافة إلى توزيعه على الجمهور بشكل عام.

سابعاً - مركز الشفافية للمعلومات

موقع الجمعية على الانترنت

يعتبر موقع الجمعية على شبكة الإنترنت www.transparency-kuwait.org أو www.shafafeyah.org أكبر موقع عربي متخصص في مواضيع الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، وقد تجاوز عدد الزائرين للموقع حتى نهاية عام ٢٠٠٩ عدد ٩٥٠ ألف زائر، مما يشير إلي تضاعف عدد الزيارات بشكل لافت.



يتم رصد أخبار الشفافية في الصحف المحلية والدولية ومواقع الانترنت بشكل يومي على ثلاثة مستويات:

- رصد كل ما ينشر عن جمعية الشفافية الكويتية،
- رصد كل ما ينشر يومياً من أخبار ذات صلة مباشرة بالفساد المالي والإداري في الجهات العامة الكويتية،
- رصد أخبار الشفافية ومكافحة الفساد في العالم مستقاة من عدة مواقع إخبارية متخصصة.

ويقوم المركز عادة بإتاحة إمكانية تنزيل جميع إصدارات الجمعية من موقعها على الإنترنت لجمهور الجمعية، كما يتم نشر التقارير الدولية التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية وغيرها من المنظمات ذات الصلة فور الإعلان عنها.

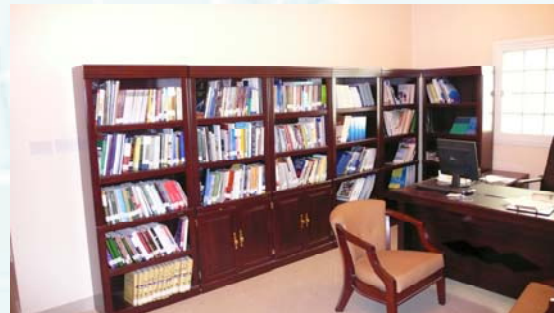
المكتبة الإلكترونية

يحتوي موقع الجمعية على الإنترنت مكتبة إلكترونية، تجاوز عدد المراجع فيها ١٦٥٠ مرجعاً باللغتين العربية والإنجليزية، موزعة على ثلاثة عشر قسماً كما يلي: الحكم الصالح، المواطنة، الشفافية ومكافحة الفساد، الفساد الإداري، حرية الوصول للمعلومات، الشفافية في القطاع الخاص، الشفافية والدين، الحكومة الإلكترونية، نزاهة الأداء الانتخابي والبرلماني، المجتمع المدني، تمكين المرأة، غسيل الأموال، مدونات السلوك.

مكتبة الشفافية

بدأت الجمعية، بإمكانياتها المتواضعة بتأسيس مكتبة تضم مجموعة من الكتب المتخصصة في مجالات عمل الجمعية باللغتين العربية والإنجليزية، حيث تشمل المكتبة المعلومات بمختلف أوعيتها المقررة والمسموعة والمرئية، ومنها: الكتب، المطبوعات، الدوريات، الأبحاث والدراسات، أشرطة الفيديو، أشرطة الكاسيت، أشرطة CD و DVD، صور.

وقد بلغ عدد محتويات المكتبة حتى نهاية عام ٢٠٠٨ م خمسمائة عنوان .



جانب من مكتبة الشفافية، في طور التأسيس

لجنة كتاب ضد الفساد

بسبب ندرة المراجع والدراسات في المكتبة العربية في مواضيع الشفافية والنزاهة والمساءلة وتعارض المصالح ومناهضة الفساد، قامت الجمعية بتشكيل لجنة تجمع بين العلمية والمهنية تتولى جمع وفرز واختيار وتصنيف المقالات التي تنشر في الصحف المحلية اليومية ، ونشرها في كتاب سنوي، لتكون إضافة جيدة للمكتبة العربية، تكون لنا، بمرور السنوات، عدداً جيداً من الكتب الصادرة باللغة العربية في هذه المواضيع الهامة، كما نأمل أن تشكل تلك الكتب، بمرور السنوات، توثيقاً أميناً للشفافية والفساد في الكويت.



لذلك تشكلت اللجنة، وضمت نخبة من الكتاب
والمفكرين، وهم السيدات والسادة الآتية أسماؤهم:

- (١) د.رياض الفرس
- (٢) عبد الحميد علي بالمنعم
- (٣) أ.د.معصومة أحمد إبراهيم
- (٤) أ.د.عيسى الأنصاري
- (٥) بسام العسوسي
- (٦) أحمد عيسى

وقد أنجزت اللجنة أعمالها بإصدار الكتاب بعد
مراجعة ما يقارب ال ٢٠٠٠ مقال واختيار ١٨٠ مقالاً
منها، تضمنها ١٢٠ كاتباً، وقد تم الإعلان عن الكتاب
وبدء توزيعه في اليوم العالمي لمكافحة الفساد ٩ ديسمبر
بحضور نخبة من الكتاب وشخصيات عامة والصحافة
وأعضاء الجمعية.

تقارير شهرية

بسبب كثرة ما يثار من قضايا فساد على المستوى المحلي في مختلف أجهزة الدولة، فقد بدأت
الجمعية إصدار تقرير شهري يستعرض مجريات الشهر من واقع قاعدة البيانات التي يتم تحديثها
يوميًا لدى مركز الشفافية للمعلومات، مع التعليق عليها، وقد صدر التقرير الأول عن شهر نوفمبر
٢٠٠٩م ثم تبعه تقرير شهر ديسمبر، ويتم نشر هذه التقارير عبر الصحف المحلية، حيث لقيت صدىً
واسعاً لدى السياسيين والجمهور.

ثامناً - استقلال السلطة القضائية

إن الحرب ضد الفساد تعتمد على القضاء، كما أن الترسانة المتزايدة من أسلحة مكافحة الفساد تشمل القوانين التي تعتمد على الأنظمة القضائية العادلة والمحايدة لغرض التنفيذ، لذلك عملت الجمعية على دعم استقلال السلطة القضائية وفقاً لما جاء في المادتين ١٦٢ و ١٦٣ من الدستور الكويتي، في العديد من الأنشطة والبرامج .

محور السلطة القضائية في الحوار الوطني للإصلاح السياسي

وحيثما تم تنظيم الحوار الوطني للإصلاح السياسي ليقدم مجموعة من الأمور التي من شأن الأخذ بها إضفاء الكثير من الدعم والايجابية إلى عمل السلطة القضائية، فقد تم تخصيص جلستين عن محور "السلطة القضائية" :

- الجلسة الأولى: حاضر فيها المستشار عادل بورسلي والمحامي ناصر الدويلة.
- الجلسة الثانية: حاضر فيها عضو مجلس الأمة علي الراشد والدكتور طعمه الشمري من جامعة الكويت.

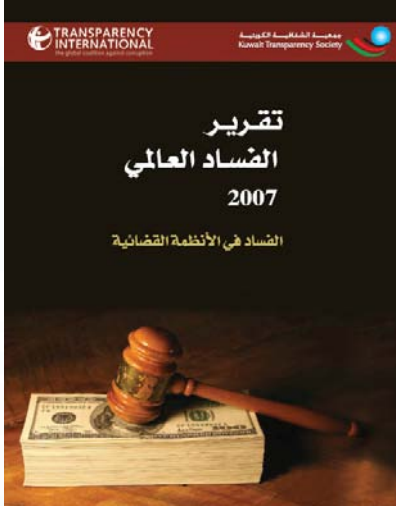
شارك في الجلستين قضاة ومحامون وقانونيون وسياسيون، في جلسيتين مغلقتين بعيداً عن الصحافة، وقد تناول الحوار الموضوعات الآتية:

- ١- **استكمال السلطة القضائية:** وتناول تعزيز استقلال القضاء، القضاء سلطة سيادية، تشكيل المجلس الأعلى للقضاء، المحكمة الدستورية، مجلس الدولة، جهاز النيابة الإدارية، تفعيل إجراءات المحاكم.
- ٢- **التعيينات القضائية:** وتشمل التعيينات القضائية المستقلة، مركز المعلومات، التدريب المستمر، نذب القضاة، المرأة القاضية، الهيئة الوظيفية.
- ٣- **المساءلة والنظام:** وتشمل الحصانة المقيدة، نظام الشكوى، التفتيش القضائي، مخاصمة القضاة، قواعد السلوك.
- ٤- **الشفافية:** وتشمل الذمة المالية للقضاة، الكشف عن تضارب المصالح، "مبادئ بنجلور".
- ٥- **إدارة الخدمات القضائية:** وتشمل تبسيط الإجراءات وتحديد المسؤوليات، الانتقالات القضائية، إسناد الدعاوى والإدارة القضائية، القضاء الإلكتروني، خصخصة الإعلان، خصخصة الخبرة والأدلة الجنائية، حفظ ملفات القضايا.

وتم إعداد وثيقة متكاملة حول القضاء إلى جانب الإصلاح السياسي في السلطتين التشريعية والتنفيذية.

كتاب "الفساد في الأنظمة القضائية"

تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصدار كتاب سنوي عن الفساد العالمي، وقد كان تقرير المنظمة لعام ٢٠٠٧م حول "الفساد في الأنظمة القضائية"، حيث شمل التقرير دراسة معمقة عن الأنظمة القضائية في قرابة خمسين دولة حول العالم – ليس من بينها دولة الكويت.



غلاف الكتاب بنسخته العربية

ونظرا لما يحتويه الكتاب من تجارب عديدة لإدارة السلطة القضائية في هذا العدد من دول العالم، فإن الإطلاع على الكتاب ودراسته لا شك في أنه مفيد بدرجة كبيرة للسلطات القضائية في الدول العربية، وللقضاة أنفسهم والمسؤولين في هذه السلطة الهامة، لذلك قامت الجمعية بترجمة الكتاب إلى اللغة العربية، وطباعته بهدف تعميم أكبر استفادة ممكنة منه لدعم وتطوير القضاء في الوطن العربي.

بعد ذلك تم توزيع الكتاب على قطاع عريض من القضاة والمحامين داخل الكويت وخارجها.

ندوة "نحو قضاء مستقل"



العيسى، بورسلي، الغزالي، الحرיתי

أقامت الجمعية ندوة "نحو قضاء مستقل" بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٠٩م بحضور رئيس اللجنة التشريعية والقانونية في مجلس الأمة النائب حسين الحرיתי والمستشار في السلطة القضائية عادل بورسلي ورئيس جمعية المحامين الكويتية المحامي عمر العيسى.

بيان "أما أن أوان استقلال السلطة القضائية"

كما أصدرت الجمعية بيانا بتاريخ ١٦ نوفمبر بعنوان "أما أن أوان استقلال السلطة القضائية؟! " للتأكيد على أهمية استقلال القضاء و أهمية إقرار قانون السلطة القضائية المعروض أمام جلسة مجلس الأمة خلال الشهر نفسه.

تاسعاً - أنشطة أخرى

نادي الحكم الصالح

هناك مجموعة من الأشخاص المهتمين بالعمل العام، يسعون للوصول إلى أماكن صنع القرار في التشريع والرقابة، بهدف خدمة الوطن وأبنائه، ويحتاج هؤلاء الأشخاص إلى مزيد من الثقافة والإدراك الذي يجعلهم أكثر قدرة على العطاء المتميز في حال بلوغ مكان صنع التشريعات اللازمة لمزيد من التنمية، والرقابة على تنفيذها.

وقد جاءت فكرة النادي لتوفر لهذه الشخصيات العامة الناشطة، المادة الثقافية اللازمة، وفق متطلبات الحكم الصالح أو الحكم الرشيد المعروفة دولياً، والتي تتعاطى مع الواقع الكويتي وتطلعات شعبه للرفق بهذا الوطن وتتوافق مع نظامه.

وقد تم الإعلان عن النادي في الصحافة المحلية وفتح باب التسجيل لمن يرغب بالمشاركة فيه خلال شهر ديسمبر، على أن يبدأ فعالياته في ٩ يناير ٢٠١٠م.

دورة " آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان "



نظمت الجمعية، وبالتعاون مع "معهد جنيف لحقوق الإنسان" دورة تدريبية بعنوان: "آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان" يومي الأحد والاثنين ١٥ - ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩، حضرها ٢٦ مشاركاً، حيث تم توجيه الدعوة للمشاركة إلى كل من: الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، الجمعية الكويتية للمقومات

الأساسية لحقوق الإنسان، جمعية الخريجين، الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية، الاتحاد العام لعمال الكويت، جامعة الكويت.

دورة للصحفيين والمدونين العرب في مجال حقوق الإنسان

بدعوة من مركز المعلومات و التأهيل لحقوق الإنسان HRITC ومقره اليمن، لحضور فعالية الدورة الإقليمية الخاصة بالصحفيين والمدونين العرب في مجال حقوق الإنسان في بيروت، شاركت الجمعية في هذه الدورة من خلال ترشيح أحد أعضاء الجمعية السيدة قتيبة العتيقي لحضور هذه الدورة الهامة.

الشراكة مع جمعيات النفع العام

يسعى العديد من جمعيات النفع العام إلى تنظيم ميثاق شراكة فيما بينها للعمل على دعم القضايا المشتركة التي تهم المجتمع المدني، وتحرص الجمعية على المشاركة في هذه الاجتماعات بشكل مستمر، كما ساهمت الجمعية في تقديم ورقة حول الميثاق المطلوب، ويجري العمل على مناقشته وإقراره.

عاشراً- العلاقات الدولية

المؤتمر السنوي لمنظمة الشفافية الدولية TI



منظر عام لأحد اللقاءات

تقيم منظمة الشفافية الدولية مؤتمرها السنوي الذي تحرص الجمعية على المشاركة فيه باعتباره فرصة مهمة للالتقاء بالقائمين على المنظمة والتواصل مع مختلف جمعيات الشفافية حول العالم والتعرف على تجاربهم، وقد نُظِم المؤتمر في مدينة برلين في ألمانيا الاتحادية خلال الفترة من ١٥-١٩ أكتوبر ٢٠٠٩م، ومثل الجمعية كل من السادة صلاح الغزالي وصلاح الحميضي وصلاح الشمري.

مؤشر مدركات الفساد CPI ٢٠٠٩

الترتيب عربيًا	الترتيب دوليًا	الدرجة من 10	
4	35	5.3	2003
7	44	4.6	2004
7	45	4.7	2005
6	46	4.8	2006
6	60	4.3	2007
7	65	4.3	2008
8	66	4.1	2009

اطّلع المجلس على نتائج تقرير مؤشر مدركات الفساد ٢٠٠٩ الصادر من منظمة الشفافية الدولية وحصول الكويت على الترتيب ٦٦ (السادسة على مستوى دول الخليج العربية) بعد أن كانت ٦٥ (الخامسة خليجياً) في عام ٢٠٠٨ مما يندّر بوضع غير مريح يزداد فيه الفساد الإداري والمالي للدولة رغم تمتع الكويت بنظام ديمقراطي هو الأعرق في المنطقة.



العيسى والغزالي خلال المؤتمر الصحفي

وقد أقامت الجمعية مؤتمراً صحفياً بتاريخ ١٧ نوفمبر شرحت فيه التقرير وأكدت على ضرورة تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت عليها الحكومة الكويتية في عام ٢٠٠٣م وصادق عليها مجلس الأمة في عام ٢٠٠٦م، وإقرار قوانين مكافحة الفساد الخمسة المقدمة من الجمعية، وتعزيز المواطنة الصالحة في المجتمع.

ورشة عمل حول قياس الفساد في الدول العربية

تلقت الجمعية دعوة من "المؤسسة العربية للديمقراطية" لحضور اجتماع خبراء حول قياس ودراسة الفساد والنزاهة في الدول العربية وذلك يومي ١٥ و ١٦ مايو ٢٠٠٩ في بيروت، حيث شاركت "المنظمة العربية لمكافحة الفساد" في تنظيم الورشة، ومثل الخبراء العرب منظمات مكافحة الفساد وجمعيات الشفافية في العراق ومصر ولبنان وفلسطين والكويت.

وهدفت الورشة إلى تبادل الآراء حول إشكاليات ومداخل الفساد، وتحليل أنواعه وعوامله في الدول العربية، بغرض الخروج بتوجيهات ومقترحات تدعم جهود مكافحة الفساد وجهود الإصلاح الإداري والمالي والسياسي، كما ركزت الورشة على أساليب قياس الفساد وتقييم مدى انتشاره ورصده، واستعرضت الورشة تجارب الدول الأخرى في مكافحة الفساد وبعض التجارب العربية.

وقد شارك من الجمعية السيد صلاح الغزالي الذي قدم ورقة حول مؤشر مدركات الإصلاح في الجهات العامة، كما شارك أيضا السيد صلاح الشمري.

المشاركة في احتفالية تأسيس جمعية الشفافية الأردنية

شاركت جمعية الشفافية الكويتية في ورشة عمل بالمملكة الأردنية الهاشمية بعنوان "بناء القدرات"، والتي عقدت خلال ٢٤ و ٢٥ يوليو ٢٠٠٩م، بدعوة من منظمة الشفافية الدولية على هامش إشهار جمعية الشفافية الأردنية، وقد مثلت الجمعية في الاحتفالية عضو مجلس الإدارة ومفوض مؤشر مدركات الإصلاح في الجهات العامة السيدة سلمى العيسى حيث قدمت ورقة علمية بشأن "مؤشر مدركات الإصلاح".

مؤتمر تحضيري لمنتدى المستقبل ٢٠٠٩



بدعوة من "المؤسسة العربية للديمقراطية" تمت المشاركة في المؤتمر التحضيري الذي عقد في الفترة من ١٢-١٣ أكتوبر ٢٠٠٩م في الدوحة بدولة قطر بهدف التحضير للمؤتمر الدولي "منتدى المستقبل" وكان عنوان المؤتمر التحضيري " التنمية الاجتماعية: من أجل رؤية جديدة للأمن الإنساني في البلدان العربية" ، ومثلت الجمعية رئيسها صلاح الغزالي الذي أكد في كلمته ضرورة مطالبة الحكومات في المنطقة

بالالتزام بمعايير الحكم الرشيد التي تشمل الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد.

حادي عشر- الشؤون الداخلية للجمعية

لائحة التبرعات

يعتبر الدعم المالي للمنظمات الأهلية عصب الحياة لأي جمعية غير ربحية باعتبارها تسعى لدعم قضايا المجتمع.

ولأن جمعية الشفافية الكويتية تقوم بتمويل أنشطتها من عدة مصادر وفقاً للنظام الأساسي، الباب الثالث- مالية الجمعية، ووفقاً للائحة المالية، الباب الثاني- الموارد المالية، فإن مجلس الإدارة أقر تنظيم عملية قبول التبرعات والهبات النقدية والعينية، حيث نظمت اللائحة الجوانب الآتية:

- التبرعات والهبات المحلية، وتشمل الجهات العامة، الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، الشركات الكويتية الأخرى، المؤسسات الفردية والأشخاص.
- التبرعات والهبات الدولية، وتشمل المنظمات الدولية الحكومية، المنظمات الدولية غير الحكومية، الشركات التجارية الأجنبية، الحكومات الأجنبية والمنظمات التابعة لها.
- الإجراءات الإدارية، وتشمل شفافية قبول التبرعات والهبات، قبول التبرعات والهبات النقدية والعينية.

غبة رمضان

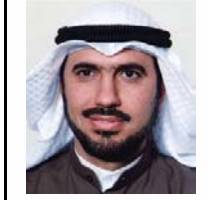
ضمن النشاط الاجتماعي للجمعية للتواصل مع أعضاء الجمعية ومع فئات المجتمع كافة، نظمت الجمعية حفل استقبال (غبة) في شهر رمضان حضره العديد من الأعضاء وشخصيات برلمانية واجتماعية، علماً بأن الجمعية تنظم ديوانية أسبوعية في أيام الاثنين.



الجمعية العمومية الثالثة ٢٠٠٩ م

تم تنظيم انعقاد الجمعية العمومية العادية السنوية الثالث في يوم الاثنين ١٦/٣/٢٠٠٩ م، وتم مناقشة وإقرار التقرير الإداري والتقرير المالي.

مجلس الإدارة ٢٠٠٨ - ٢٠١٠



صلاح محمد الغزالي

رئيس مجلس الإدارة

تلفون : (+٩٦٥) ٩٩٣٨٥٩٠٩



أحمد عبدالمحسن المليفي

نائب رئيس مجلس الإدارة

تلفون : (+٩٦٥) ٩٩٧٠٤٤٤٠



صلاح عبدالعزيز الحميضي

أمين السر

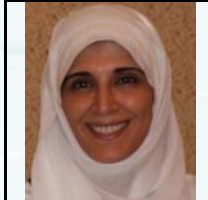
تلفون : (+٩٦٥) ٩٩٧٧٨٨٣٣



عبدالله محمد رفيع معرفي

أمين الصندوق

تلفون : (+٩٦٥) ٦٦٦٧٢٢٢٢



سلمى حمد يوسف العيسى

مفوض مؤثر مدركات الإصلاح

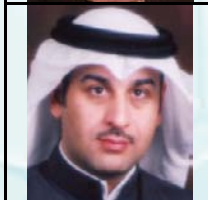
تلفون : (+٩٦٥) ٩٩٧٣٧٧٠٠



د. سلوى عبدالله الجسار

رئيس مركز تمكين المرأة

تلفون : (+٩٦٥) ٩٩٠٧٦٢٩٤



صلاح الدين طعمه الشمري

مفوض العلاقات الدولية

تلفون : (+٩٦٥) ٩٩٦٣٧١٦٥